مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

دور المعارضة النيابية في العراق: الإسهامات، التحديات، والمقارنة مع النُظم التوافقية

قسم الأبحاث والترجمة

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

دور المعارضة النيابية في العراق: الإسهامات، التحديات، والمقارنة مع النُظم التوافقية

قسم الأبحاث والترجمة

المقدمة

تُعد المعارضة النيابية أحد أعمدة النظام الديمقراطي، إذ تجسد مبدأ التوازن بين السلطات وتُضفي على الحياة البرلمانية طابعها الحيوي القائم على الرقابة والمنافسة السياسية. فوجود معارضة فاعلة لا يعني مجرد الاختلاف مع الحكومة، بل يمثل تجسيداً لإرادة سياسية متعددة تنظمها قواعد دستورية محددة. في العراق، ومنذ إقرار الدستور الدائم عام 2005، كان بناء معارضة نيابية مؤسسية تحدياً هيكلياً وسط واقع سياسي يقوم على التوافق الطائفي والحزبي. فمع صعوبة تشكيل حكومة أغلبية تقابلها معارضة برلمانية، ظلت الممارسة السياسية في العراق بعد 2003 تراوح بين المشاركة الجماعية في السلطة والاحتجاج خارج المؤسسة التشريعية. تهدف هذه الورقة إلى تحليل أدوار المعارضة في العراق، واستعراض التحديات البنيوية التي تواجهها، ومقارنتها بتجارب توافقية أخرى، ثم استشراف آفاقها المستقبلية في ضوء التطورات السياسية الجديدة.

أولاً: المعارضة كآلية لحماية الديمقراطية

تمارس المعارضة النيابية وظيفة تصحيحية للنظام السياسي، إذ تُشكِّل ضمانة ضد احتكار القرار أو الانحراف عن المبادئ الدستورية. في السياق العراقي، حيث ما تزال المؤسسات الدستورية في طور التشكّل، تظهر أهمية المعارضة في ضبط التفاعلات السياسية وتكريس ثقافة التداول السلمي للسلطة. تؤدي المعارضة دورها

عبر المراقبة الممنهجة، والدفاع عن الحريات السياسية، ومراجعة الأداء التشريعي، فضلاً عن دورها الحيوي في حماية الدستور من التفسير الانتقائي الذي قد تمارسه الحكومة[1].

ثانياً: المساءلة والرقابة كأدوات للحكم الرشيد

من الناحية المؤسسية، تُمثل المساءلة البرلمانية أحد الركائز العملية للحكم الرشيد. فالمعارضة تمتلك بموجب الدستور حق استجواب الوزراء ومراجعة الموازنات ومناقشة البرامج الحكومية. بيد أن مخرجات المساءلة في العراق غالباً ما تُفرَّغ من مضمونها بفعل سطوة التوافق الحزبي الذي يجعل آليات المحاسبة نتاجاً للتوافق لا للقانون[2].

هذا الواقع يُبرز التناقض بين نصوص الدستور التي تُقر الفصل بين السلطات، والممارسة السياسية التي تُبقي المعارضة في موقعٍ هشّ، وعاجزة عن التحول إلى رقيب مؤثر في السياسة العامة.

ثالثاً: التعددية السياسية وتمثيل المجتمع

تجسِّد المعارضة النيابية روح التعددية في النظام الديمقراطي، إذ تُمكّن شرائح المجتمع المختلفة من التعبير عن مصالحها ورؤاها الاقتصادية والاجتماعية. لكن في العراق، ما تزال تلك التعددية محكومة بالإطار المكوّناتي لا البرنامجي، ما يجعل المعارضة أسيرة الانتماءات الهوياتية. ولذلك، فإن الانتقال نحو تعددية حقيقية يتطلب إعادة تشكيل الحياة الحزبية على أسس سياسية واقتصادية، تقطع مع الاصطفافات التقليدية وتفتح المجال لبناء معارضة وطنية مستقلة عن البنى الطائفية[3].

[1]The New Iraqi Opposition.https://www.clingendael.org/publication/new-iraqi-opposition
[2]ASSESSING THE IRAQI CONSTITUTION'S IMPACT ON STATE AND SOCIETY.https://constitutionnet.org/sites/default/files/2023-05/2022.12%20-%20Assessing%20performance%20of%20Iraq's%20Constitution%20(English).pdf.&
[3]2025 Iraq Parliamentary Election: Between Representation and Control.https://www.nextcenturyfoundation.org/2025-iraq-parliamentary-election-between-representation-and-control/

رابعاً: التحديات البنيوية

تواجه المعارضة العراقية منظومة من التحديات البنيوية والمؤسسية:

1. النظام التوافقي والمحاصصي: الذي يحول دون ظهور معارضة رسمية منظمة، إذ تشارك أغلب القوى في الحكومة ضمن تسويات سياسية.
2. الهشاشة الحزبية: حيث تفتقر الأحزاب المعارضة إلى هياكل مؤسسية ومراكز بحثية قادرة على إنتاج بدائل سياسية واقعية.
3. ضعف الأدوات الرقابية: فالقوانين الداخلية للبرلمان لا تضمن وصول المعارضة إلى المعلومات ولا تحميها من الضغوط السياسية.
4. تسييس الإعلام والفضاء العام: الأمر الذي يجعل الخطاب المعارض يتعرَّض للتشويه أو يُختزل في إطار طائفي أو شخصي.
5. التأثير الخارجي: حيث تُمارس ضغوط إقليمية ودولية على الكُتل السياسية، مما يقيِّد استقلالية المواقف المعارضة ويعزز الانقسام الداخلي[4].

خامساً: المقارنة مع النظم التوافقية

1. لبنان: التوافق كمعوِّق للمعارضة

[4]The New Iraqi Opposition The anti-establishment movement after the 2021 elections.https://www.clingendael.org/sites/default/files/2023-08/The%20New%20Iraqi%20Opposition.pdf&Layers of Power-Sharing: Intra-Communal Power Rivalry and Its Impact on Power-Sharing System in Iraq.https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/nana.70026

يشترك النظام اللبناني مع العراقي في طابعه التوافقي وارتكازه على التوزيع الطائفي للسلطة[5]. إلّا أن المشاركة الشاملة في الحكم أضعفت المعارضة فيه كما في العراق، إذ تذوب الفوارق بين المعارضة والحكومة ضمن ائتلافاتٍ موَسعة. غير أن لبنان طوّر بعض آليات التسوية البرلمانية عبر اللجان المشتركة التي تمكّن الكتل المعارضة من التأثير التشريعي وإن بحدود ضيقة.

2. بلجيكا: التوافق بوصفه مؤسساتياً

يقدم النموذج البلجيكي مثالاً على إمكانية التعايش بين التوافق والمعارضة المؤسسية. فعلى الرغم من تعدد الحكومات الائتلافية، تحتفظ المعارضة هناك بحقوقٍ قانونية واضحة مثل الاطِّلاع على البيانات الحكومية وتقديم مشاريع قوانين بديلة ومساءلة الوزراء. الاختلاف الجوهري بين بلجيكا والعراق يتمثل في الطابع المؤسسي للتوافق البلجيكي الذي يُنَظَّم عبر نصوص قانونية دقيقة، مقابل الطابع السياسي غير المقنن للتوافق العراقي الذي يخضع للصفقات لا للقواعد الدستورية[6].

3. المقارنة التحليلية

من خلال المقارنة، يتضح أن فاعلية المعارضة في الأنظمة التوافقية تعتمد على:

- قوة الثقافة المؤسسية الحزبية.
- وضوح الإطار التشريعي الذي يحدد حقوق المعارضة ومسؤولياتها.

[5] Iraq and Lebanon'stortuous paths to reform.https://www.clingendael.org/sites/default/files/2020-12/iraq-and-lebanons-tortuous-paths-to-reform.pdf

[6]Iraq's Informal Consociationalism and Its Problems.https://eprints.lse.ac.uk/106532/2/Dodge_iraqs_informal_consociationalism_published.pdf&Consociationalism and the State: Lebanon and Iraq in Comparative Perspective.https://www.lse.ac.uk/middle-east-centre/assets/documents/Managing-Religious-Diversity-Workshop-Report.pdf.

- قدرة البرلمان والإعلام على العمل باستقلالية.

وعليه، فإن إصلاح الواقع العراقي يتطلب نقل التجربة من "توافق مصلحي هش" إلى "توافق مؤسسي منظم" يتيح للمعارضة فضاءً دستورياً فاعلاً.

سادساً: آفاق تطوير المعارضة النيابية

إصلاح المعارضة العراقية يستلزم مجموعة مسارات مترابطة:

1. تبني تشريع خاص ينظم عمل المعارضة في النظام الداخلي لمجلس النواب لتقنين حقوقها الرقابية والإعلامية.

2. إعادة النظر في النظام الانتخابي لضمان تمثيل وطني يُضعف نظام المحاصصة ويتيح قيام تكتلات سياسية برامجية.

3. دعم القدرات الفنية للمعارضة البرلمانية من خلال إنشاء مراكز تحليل سياسات ومكاتب استشارية تابعة لكتل المعارضة.

4. تحييد الإعلام البرلماني وتشجيع ثقافة النقاش البرامجي لا الخطاب التعبوي.

5. تعزيز استقلالية القضاء والأجهزة الرقابية لتكون دعماً مؤسسياً لجهود المعارضة في مكافحة الفساد ومراجعة الأداء الحكومي[7].

[7] The New Iraqi OppositionThe anti-establishment movementafter the 2021 elections.https://www.clingendael.org/sites/default/files/2023-08/The%20New%20Iraqi%20Opposition.pdf

سابعاً: الاتجاهات المستقبلية للمعارضة النيابية في العراق

يشهد المشهد السياسي العراقي مرحلة انتقالية تعكس ملامح تجدد تدريجي في طبيعة الاصطفاف السياسي. ويمكن تحديد الاتجاهات المستقبلية المحتمَلة لدور المعارضة في العراق عبر ثلاث فرضيات رئيسية:

1. **التحوّل نحو المعارضة البرامجية:** مع تصاعد الضغط الشعبي وازدياد وعي الناخبين بأهمية الكفاءة والنتائج، يُتوقع أن تتجه بعض القوى السياسية نحو تبني برامج اقتصادية وتنموية واضحة بدل الارتكان إلى الخطاب الهوياتي. هذا التحول سيفتح الباب أمام ظهور معارضة تستند إلى الإنجاز والمساءلة الفنية أكثر من الولاءات.

2. **تبلور قطبية جديدة داخل البرلمان:** في حال استقرار النظام الانتخابي وتمكّن ائتلاف سياسي من تشكيل حكومة أغلبية متجانسة، سيؤدي ذلك إلى ولادة معارضة مؤسسية مقابلة، كما نصت المادة (38) من النظام الداخلي لمجلس النواب بشأن الكتلة المعارضة الرسمية[8]. ومن ثم يمكن للعراق أن ينتقل من "ديمقراطية التوافق" إلى "ديمقراطية التداول".

3. **خطر إعادة إنتاج المعارضة الاحتجاجية:** إذا استمرت المحاصصة وافتقرت المعارضة للأدوات التنظيمية والإعلامية، فإنها قد تنزاح مجدداً إلى الشارع بدل البرلمان، مما يعيد إنتاج الانقسام بين السلطة والمؤسسة التشريعية. هذا المسار يهدد استقرار النظام السياسي ويُضعف شرعية الديمقراطية التمثيلية نفسها.

تبعاً لهذه السيناريوهات، يعتمد مستقبل المعارضة في العراق على مدى استعداد النظام السياسي لتقبّل مفهوم "المنافسة ضمن النظام" بدلاً من "المعارضة ضد النظام". فحين تتوفر البيئة التشريعية والإعلامية والمؤسسية

[8] Iraq's Constitution of 2005. https://antislaverylaw.ac.uk/wp-content/uploads/2019/08/Iraq-Constitution.pdf

التي تحمي هذا الدور، يمكن أن تتحول المعارضة من حالةٍ دفاعية إلى قوة دفع إصلاحية تُعيد الثقة بالعملية الديمقراطية.

الخاتمة

تُشكِّل المعارضة النيابية في العراق عنصراً محورياً لإعادة التوازن إلى الحياة السياسية وإضفاء مضمون مؤسسي على الممارسة الديمقراطية. وبينما تكشف التجربة المُقارنة أن التوافق لا يتعارض بالضرورة مع قيام معارضة فعالة، فإن نجاح ذلك مرهون بوجود إطار قانوني داعم وثقافة سياسية قائمة على احترام التعددية والمساءلة.

إن الانتقال نحو معارضة برامجية مؤسسية هو أحد المفاتيح الجوهرية لتطوير النظام السياسي العراقي، وتحويل البرلمان من ساحة لتقاسم السلطة إلى فضاءٍ لإنتاج السياسات العامة وإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن.

***